مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٦)، العدد (٢)، ص ص ٧١٧-٧٤٤، (رجب ١٤٣٤هـ/ مايو ٢٠١٣)

أثر نون التّوكيد في بنية الفعل العربيّ
دراسة في المستوى الصّوتيّ

د. ريم فرحان عودة المعايطة
أستاذ مشارك، قسم العلوم الإنسانيّة، كلّيّة الهندسة التّكنولوجيّة
جامعة البلقاء التّطبيقيّة، المملكة الأردنّيّة الهاشميّة

ملخص البحث. ترمي الدراسة الموسومة بـ " أثر نون التّوكيد في بنية الفعل العربيّ: دراسة في المستوى الصّوتيّ " إلى بيان أثر نون التّوكيد بنوعيها الثقيلة والخفيفة في بنى الأفعال التي يجب أو يجوز أن تتصل بها، وتفسير ذلك الأثر في ضوء علم الأصوات الحديث، مقارِنةً إياه بتفسير علماء اللغة القدامى.

وتتوصّل إلى أنّ لقانون السّهولة والتيسير أثراً واضحاً في تفسير التغيّرات في بنى هذه الأفعال، إذ قد يتغيّر ترتيبُ المقاطع عند إسناد نون التّوكيد إليها، أو قد تظهر بعض المقاطع المرفوضة أو المكروهة في العربيّة؛ فيسعى الناطق إلى التخلّص منها بطريقة ما، نحو تقصير الحركة الطويلة، أو قد يسبب إسنادها توالي الأمثال؛ فيتخلّص الناطق من الصعوبة الناجمة عن نطق متماثلين أو أكثر إمّا بالحذف، وإمّا بالفصل من خلال تطويل حركة قصيرة.

توطئة

تعدّ نون التوكيد بنوعيها الثقيلة والخفيفة من الحروف المختصة، إذ تتّصل بأواخر بعض الأفعال كتابة ونطقاً، فتؤثّر فيها معنويّاً ولفظيّاً، أمّا معنويّاً، فيكون بإعطاء الفعل معنًى بلاغيّاً هو التّوكيد، وبإخلاصه للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال [٢٨، ص٣٧/٩]، وأمّا لفظيّاً فذلك ما سأتناوله بالتّفصيل في هذا البحث.

ونون التّوكيد الخفيفة نون واحدة ساكنة، أمّا الثّقيلة فنونان: الأولى ساكنة، والثّانية متحرّكة بالفتح، والثّقيلة أشدّ توكيداً من الخفيفة، " فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثّقيلة، فأنت أشدّ توكيداً " [٩، ص٥٠٩/٣، وانظر: ٢٢ص١٢/٣، ١٩و١٦، ص٤٦٣]، فتكرير النّون بمنزلة تكرير التّأكيد [٢٨، ص٣٧/٩]، فالعرب تؤكد الفعل بتكريره مرّة أخرى، " وربما عدلَتْ عن تكرير الفعل ثانياً إلى النون الخفيفة، فأقامتها مقام الفعل... وربما عدلتْ عن تكرير الفعل مرتين؛ فوضعتْ مكانهما النون الثّقيلة... فنابت الثّقيلة عن فعلين زيدا للتّوكيد، ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيد للتّوكيد، وهذا يدلّك على أنّ الثّقيلة أشدّ وأبلغ توكيداً من الخفيفة، وقد جُمع بينهما في آية واحدة، فقال الله تعالى: چڈڈژژچ(سورة يوسف: ٣٢)" [٥، ص٧٣٧].

واستعمال الثّقيلة في اللغة العربيّة أكثر [٩، ص٥١٢/٣، ٥٢٤]، يؤكّد ذلك أنّ الخفيفة لم تُستعمل في القرآن الكريم إلا في موضعيْن، هما قوله تعالى: چڈژژچ (سورة يوسف: ٣٢)، وقوله تعالى: چېېچ (سورة العلق: ١٥)، في حين وردت الثّقيلة في مواضع كثيرة جدّاً.

لا يؤكَّد الفعل الماضي مطلقاً، وما ورد منه مؤكَّداً فضرورة شاذّة، وفعل الأمر يجوز أن يؤكّد على الإطلاق؛ لأنّ الأمر مستقبل دائماً، ونونا التّوكيد لا تتّصلان إلا بما يفيد الاستقبال، وأمّا المضارع فله ستّ حالات؛ فهو قد يدلّ على الماضي أو الحال أو المستقبل، وهي في معظمها تنحصر في الجواز؛ لوقوعه بعد أداة من أدوات الطّلب، نحو: هل تقولَنَّ ؟ هلا تقولَنَّ ! أو لوقوعه بعد أداة الشّرط، نحو: إمّا تأتيَنّي آتِك، أو لوقوعه بعد نهي، نحو قوله تعالى: چۉۉېېئۈئۈ

ﯨﯩﯪﭽ (إبراهيم: ٤٢)، أو لوقوعه بعد نفي، نحو: لا أُدافِعَنَّ عن ظالم، أو لوقوعه بعد ما الزّائدة، نحو: " بجَهد ما تبلُغَنَّ ". أمّا الوجوب فلا يكون إلا بوقوعه جواباً لقسم؛ لأنّه مثبت يفيد الاستقبال، وغير مفصول عن لامه بفاصل، نحو قوله تعالى: ﭽﯨﯩﯪﭽ(سورة الأنبياء: ٥٧) [انظر تفصيل ذلك في: ٩، ص٥٠٩/٣-٥١٨، و٢٢، ص١١/٣و٢٨، ص٣٧/٩- ٤٢ و٢٧، ص٣٩١/٢- ٣٩٢ و١٠، ص٥٠٩/٢-٥١٢ و١٣ص٣١٤/٣-٣١٨و٧، ص٥٤-٥٧، و١٩، ص٨٨/١-٩٣]. أمّا إذا اتّصل به ما يمحّضه للمضيّ فلا يجوز تأكيده، " كما إذا دخلت عليه (لم) وهي حرف قلب، أي: إنّها تقلب زمن الفعل إلى المضيّ ". [١١، ص٩٦].

ولدراسة أثر نون التّوكيد بنوعيْها، الثقيلة والخفيفة، في بنية الفعل، لا بدّ من تقسيم البحث إلى قسمين: الأول يدرس بنى الفعل المضارع المؤكَّدة، والآخر يدرس بنى فعل الأمر المؤكَّدة على اختلاف صور إسنادها.

أ) توكيد الفعل المضارع

١- الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير المفرد المذكّر

يجب ضبط آخره بالفتحة عند اتّصاله بنونَي التّوكيد، سواءً أكان مرفوعاً أم مجزوماً، فالمرفوع نحو: هل تَكْتُبَنَّ ؟ وهل تَكْتُبَنْ ؟ وحركة لامه في الأصل هي الضمّة (تَكْتُبُــ + نْنَ).

ويرى القدماء من علماء اللغة أنّ دخول نون التّوكيد على الفعل المضارع المرفوع يوجب التّغيير من حالة الإعراب إلى حالة البناء؛ فيصبح الفعل مبنيّاً على الفتح لاتّصاله بها [٩، ص٥١٩/٣ و٢٢، ص١٩/٣ و٥، ص٧٣٩]، ويجعل سيبويه الدّافعَ لتغيير الحركة في هذه الحالة هو عدم حدوث اللبس، إذْ يقول: " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثمّ لحقته النّون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تَفْعَلَنْ ذاك... " [٩، ٥١٩/٣وانظر: ٢٨، ٣٧/٩]. فلو بقي الفعلُ المضارع مرفوعاً (هل تكتُبُنَّ ؟)لاختلط مع صورة الفعل المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة، كما سيأتي ذكر ذلك في موضعه. ويرى الثّمانيني أنّ العربَ اختاروا بناء ما قبل نون التوكيد على الفتح؛ " لأنّهم شبّهوها بتاء التّأنيث من حيثُ كانت زائدة مثلها، فلمّا كانت التّاء يُفتح ما قبلها في نحو: طلحَة، وحمزَة، فَتحَت النونُ ما قبلها، فقالوا: (اضرِبَنَّ، وأكْرِمَنَّ) " [٥، ص٧٣٩].

ويرى عبد الصّبور شاهين أنّ ما حدث هو سقوط الحركة الإعرابيّة لتحلّ محلَّها حركة الوصل(الفتحة)، الّتي هي جزءٌ من عناصر نون التّوكيد، فنون التّوكيد الثّقيلة تُكْتبُ عناصرها على النّحو الآتي: (أَنْنَ) والخفيفة (أَنْ)؛ لأنّه لا يمكن أن تكون نون التّوكيد الثّقيلة على نحو(نْنَ)؛ لأنّ هذا الشكلَ مرفوض أساساً في النّظام المقطعيّ للّغة العربيّة؛ إذ لا يجوز أن يتجاور صامتان دون أن يفصل بينهما حركة أو صائت (ص ص ح)، كما لم تعرف اللغة العربيّة مقطعاً يتكوّن من صوت صامت واحد كما في النّون الخفيفة؛ لذلك تُجتلب لكليهما همزة الوصل المفتوحة؛ لتيسير بدء النّطق بالسّاكن، فتحوّل بذلك هذه الهمـزةُ النّـونَ الثّقيلة، ذات المـقطع المـرفوض(ص ص ح) إلى مقطعيْن: أحدهما: ص ح ص(أَنْ)،

والآخر: ص ح (نَ)، والنّونَ الخفيفة مقطعاً واحداً (أَنْ) [١١، ص٩٨-٩٩ وانظر: ٤، ص٤٣، و١٢، ص١٠٠-١٠٥، و١٤، ص١٦]، ولعلّ في قول المبرّد عن الفتحة، الّتي يُبنى عليها الفعل عند اتّصاله بنون التّوكيد بنوعيها: "وذلك أنّها والنّون كشيء واحد" [٢٢، ص١٩/٣]- سبقاً لما ذكره عبد الصّبور شاهين من أنّها جزء من عناصر نون التّوكيد.

كما أنّ دخول نون التّوكيد الثّقيلة أدّى إلى إعادة تغيير ترتيب المقاطع(تَكْـ / تُــ / بُــ/ نْنَ)، فالمقطع الأخير(نْنَ) مرفوض في العربيّة؛ لذلك تُجتلب، كما ذُكر سابقًا، همزةُ الوصل المفتوحة، فتصبح الكلمة: (تَكْـ / تُـ / بُـ / َ نـ / نَ)، وهذا ثقيل لتوالي مقطعيْن قصيريْن(تُـ / بُـ) ولوجود مقطع(َنــ)المرفوض في العربيّة؛ إذ لا يوجد مقطع يبدأ بصائت في العربيّة [١٢، ص١٠٠-١٠٣، ١٠٥-١٠٦]؛ لذا تسقط الضّمّة التي على الباء ليندمج المقطعان (بُـ / َ نـ) في مقطع واحد (بَنْـ) والأمر نفسه حدث مع النّون الخفيفة، لكن دون تضعيف للنّون، أي دون وجود المقطع الأخير (نَ) الّذي مع الثّقيلة.

وقد يُقال: لماذا الفتح وليس الضّمّ أو الكسر ؟ أقول ما قاله سيبويه من أنّ وضع الضّمّ يجعل هذه الحالة تَلتبس مع حالة أخرى، هي الفعل المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة المؤكّد بالنّون: تَكْتُبُنَّ(تَكْتُبُنْ)، كما أنّ وضع الكسرة يلبسها أيضاً بحالة الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ياء المخاطبة المؤكّد بالنّون: تَكْتُبِنَّ (تَكْتُبِنْ). ويقال في: هل تَمُدَّنَّ(تَمُدَّنْ) أو تَمْدُدَنَّ (تَمْدُدَنْ) ؟ ما قيل في تَكْتُبَنَّ (تَكْتُبَنْ)، ولكن يجوز معه فكّ الإدغام، الّذي يُلزم تغيير ترتيب المقاطع بنقل ضمّة الميم لتفصل بين المثليْن (الدّاليْن) على النّحو الآتي: تَ / مُدْ / دَنْـ / نَ ، أو تَمْ / دُ / دَنْـ / نَ .

أمّا الفعل الأجوف: هل تقولَنَّ (تقولَنْ) فيقال فيه أيضاً ما قيل في تَكْتُبَنَّ؛ لأنّ لام الفعل صحيحة. ويقال في الأفعال المعتلّة الآخر نحو: تدعو، وتحمي ما قيل في تكتب، فتصبح: هل تَدْعُوَنَّ وتَحْمِيَنَّ ؟ واتّصال نون التّوكيد بهذه الأفعال يظهر الأصل المفترض لها، وأنّها على زنة (تفعل). ويصبح الفعل ترضى: (تَرْضَيَنَّ)، أي تغيّر الألف بصرف النّظر

عن أصلها إلى ياء؛ لتحمل فتحة نون التّوكيد؛ لأنّ الألف لا يمكن أن تقبل الحركة؛ فهي فتحة طويلة.

وإذا اتّصل بنون التوكيد الفعلُ المضارع الصّحيح الآخر المجزوم غير المسند إلى ضمائر، وجب ضبطه بالفتح منعاً لالتقاء السّاكنيْن، كما يرى القدماء [انظر: ٩، ٥١٩/٣]، نحو:

لا تكتبْ + نَّ ⟵ لا تَكْتُبْنَنَ ⟵ لا تَكْتُبَنَّ

ولعلَّ ما حصل هو تشكّل المقطع (تُبْنْ) ص ح ص ص، وهذا مقطع مرفوض في العربيّة إلا في الوقف نحو (هِنْدْ)، ولا وقفَ فيه؛ إذ يليه مقطع (نَ)؛ لذا يتمّ التّخلّص منه باجتلاب الفتحة، الّتي هي جزء من مكوّنات نون التّوكيد؛ لتفصل بين الصّامتيْن: الباء ونون التّوكيد الأولى، فيصبح: (تَكْـ / تُـ / بَنْـ / نَ)، أي يحدث تغيير لترتيب المقاطع لتصبح مقبولة نطقاً.

كما تعود اللام المحذوفة في الفعل المضارع المعتلّ الآخر المجزوم بـ" لا " النّاهية، غير المسند إلى ضمائر، إذا اتّصل بنونَي التّوكيد، ووجب ضبطه بالفتحة، نحو: لا تَدْعُوَنَّ(لا تَدْعُوَنْ)، ولا تَرْمِيَنَّ (تَرْمِيَنْ)، وتعود الألف المحذوفة بقلبها ياءً فيما هو نحو: ولا تَرْضَيَنَّ(تَرْضَيَنْ) [٩، ٥٢٨/٣، و١٩، ص١/ ٩٥]، وهذا يدعم القول بالأصل الثّلاثيّ المفترض لها.

٢- الفعل المضارع المسند إلى ضمير الجماعة المذكّر الحركي (الواو) أو ضمير المخاطبة الحركي(الياء) المتّصل بنون التّوكيد

يرى معظم القدماء من علماء اللغة العربيّة [١]أنّ ما حدث في الفعل المضارع المذكور سابقاً المرفوع، هو حذف نون الرّفع لتوالي الأمثال

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ٥١٩-٥٢٠، والتّمانيني: الفوائد والقواعد، ص ٧٤، ٧٤٥، والميدانيّ: نزهة الطّرف في علم الصّرف، ص٢٨٠، وابن عصفور الإشبيلي: المقرّب، ص ٤٦٦، والأزهريّ: شرح التّصريح على التّوضيح، ج ١، ص٥٧، والسّيوطي: همع الهوامع، ج٣، ص ٤٦٣، وممن تابعهم من المحدثين الغلاييني في جامع الدّروس العربيّة، ج ١، ص٩٤، والحملاوي في شذا العرف، ص ٥٧ .

(٢)، وحذف الضّمير لالتقاء السّاكنيْن، مع إبقاء ما قبل النّون مضموماً؛ ليُشعِر بوجود واو محذوفة، أو مكسوراً؛ ليُشعِر بوجود ياء محذوفة، ويرى المبرّد أنّ نون الإعراب تحذف؛ لأنّها نظير الفتحة في الواحد (هل أَكْتُبَنَّ ؟)، ويؤكّد ذلك أنّنا نقول للمخاطب: لن تضربَ، ونقول للمخاطبة: لن تضربي، أمّا ضميرا الياء والواو فيحذفان لالتقاء السّاكنيْن [٢٢، ص٣/٢١-٢٢]، ويرى الثّمانيني أنّ نون الإعراب أوالرّفع في الأفعال الخمسة سقطت لبناء الفعل مع نون التّوكيد [٥، ص٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٦].

ولعلّ ما حدث هو حذف نون الرّفع لتوالي الأمثال، الّذي يؤدّي إلى الثّقل وزيادة الجهد المبذول عند نطق الأصوات المتماثلة، وتقصير واو الجماعة أو ياء المخاطبة؛ لتشَكُّل المقطع الطّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) (٣) [٢٣، ص١٥٩]إذا كان الفعل صحيح الآخر، أو معتلّ الآخر بالواو أو الياء؛ لهذا وجب ضبطه بالضّمّة الباقية عن تقصير الواو (الضّمّة الطّويلة) في حالة إسناده إلى واو الجماعة، أو بالكسرة الباقية

---

(٢) يقصد بمصطلح توالي الأمثال عند القدماء اجتماع حرفيْن من جنس واحد أو تكرير الصّوت الواحد في النّطق مرّتيْن متتاليتيْن أو أكثر أو التّضعيف (انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص٣٩٣- ٣٩٥، ٤٢٤، ج ٣، ص٥١٩-٥٢٠، والمبرّد: المقتضب، ج١، ص٢٤٦. ويرى بعض المحدثين أنّ العربيّة اتّخذت أربعة أساليب للتّخلّص من توالي الأمثال هي: الإبدال والحذف والفصل والإدغام (انظر: مرعي، عبد القادر: التّشكيل الصّوتيّ في اللغة العربيّة، ص ١٤٩-١٦١).

(٣) والمقطع الطّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) هو المقطع الّذي يُحدّ بصامتيْن: الأوّل في بدايته، والثّاني في نهايته، وأمّا نواته، فتكون صوتاً صائتاً طويلا وهو مرفوض في العربيّة، ولكن يكون مكروهاً إذا توافر فيه أحد الشّرطيْن الآتييْن:

أ- أن يأتي في الوقف، نحو: باب .

ب- أن ينتهي بصامت (حد) يبدأ به المقطع الّذي يليه .(انظر: أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغويّة . ط ٥، دار الطّباعة الحديثة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٩م، ص ١٦٣-١٦٥، وعبد التّوّاب، رمضان: فصول في فقه العربيّة . ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩٤، وعبابنة، يحيى: دراسات في فقه اللغة، ص ١٨-١٩) .

عن تقصير الياء (الكسرة الطّويلة) في حالة إسناده إلى ياء المخاطبة [انظر٢٣، ص١٩٢و١٨، ص١٩١-١٩٢ و١١، ص١٠١]، نحو:

هل تكْتُبونَ+نْ ؟ ← تَكْتُبِونْ ← تَكْتُبُنْ.

وطردًا للباب على وتيرة واحدة، حصل الشّيء نفسه مع الثّقيلة [١٢، ص١٢٧-١٢٨]، فالفعل: هل تَكْتُبُنَّ ؟ أصله: هل تكتبونَ+نَّ ؟ فيحذف مقطع (نَ)؛ أي نون الإعراب مع حركتها لتوالي الأمثال، وسعياً للسهولة والتيسير؛ فتصبح: هل تكتبونَّ؟ عندها يتشكّل المقطع الطّويل المغلق بصامت: بونْ (ص ح ح ص) وهو مقطع مكروه على وجود مسوّغ له، إذ ينتهي هذا المقطع بالصّامت نفسه الّذي يبدأ به المقطع الّذي يليه(نَ)؛ لذا تقصّر الواو(الضّمّة الطّويلة) إلى ضمّة قصيرة (يَكْتُبُنَّ)، والأمر نفسه يحدث مع ما هو نحو: هل تقولون وتبيعون؟ لأنّهما صحيحا الآخر، إذ يُصبحان: هل تقولُنَّ (تقولُنْ) و تبيعُنّ (تبيعُنْ) ؟ وكذلك الأمر في: هل تَمُدّونَ ؟ مع فارق تغيير ترتيب المقاطع بسبب التّضعيف (تمدُّنَّ).

أمّا الأفعال المعتلّة الآخر، نحو: هل تدعون و ترمون؟ فعند إسنادها إلى نونَي التّوكيد، يحدث ما حدث في هل تكتبون ؟ فنقول: هل تدعُنَّ (تدعُنْ)، وترمُنَّ (ترمُنْ) ؟ كما أنّ الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالألف المسند إلى ضمير الجماعة الحركي (الواو) نحو: هل تَرْضَوْن ؟ عند اتّصاله بنونَي التّوكيد، تُحذف منه نون الإعراب لتوالي الأمثال، وتبقى واو الجماعة مع وجوب ضبطها بالضّمّة، وهي من جنس الواو، منعاً لالتقاء السّاكنيْن(واو الجماعة والنّون الأولى)، وذلك بعد حذف الألف (لام الفعل) ووضع الفتحة على عين الفعل؛ لتشعر بهذه الألف المحذوفة كما يرى القدماء (٤) [انظر٩، ص٣/٥٢٠-٥٢١ و٢٢، ص٣/٢٢].

ولعلّ ما حدث هو حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ثمّ تشكُّل المقطع(ص ح ص ص) فالواو هنا متحرّكة بالسّكون، أي إنّها صوتٌ

---

(٤) ويرى التّمانيني في الفوائد والقواعد ص ٧٤٥، ٧٤٦، أنّ نون الإعراب التي هي للرفع في الأفعال الخمسة حُذفت لبناء الفعل مع نون التّوكيد.

صامتٌ، وليست صوتاً صائتاً (ضمّة طويلة)، وهذا المقطع مرفوض في العربيّة إلا في الوقف؛ لذا يُتخلّص منه سعياً للسهولة والتيسير باجتلاب حركة من جنس الواو، هي الضّمّة، فتوضع على الواو، وذلك بعد تقصير الألف (لام الفعل) إلى فتحة قصيرة تبقى على عين الفعل، فتصبح: تَرْضَوُنَّ (تَرْضَوُنْ) [انظر: ١١، ص١٠١، و١٩، ١/٩٤، و٧، ص٥٧].

ويحدث الأمر نفسه في الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ياء المخاطبة عند توكيده بنونَي التّوكيد، فالفعل (تَكْتُبينَ) عند اتّصاله بنون التّوكيد، تحذف منه نون الإعراب وحركتها (نَ)؛ لتوالي الأمثال، فيصبح: هل تَكْتُبينَّ ؟ فيتشكّل المقطع المكروه (ص ح ح ص): بينْ؛ لذا تقصّر الياء ليصبح الفعل (تَكْتُبِنَّ) مع الثقيلة، و(تَكْتُبِنْ) مع الخفيفة، وكذلك الأمر في: هل تَمُدِّنَّ، و تقولِنَّ، و تبيعِنَّ، و تَرْمِنَّ، و تَدْعِنَّ ؟

والفعل المضارع المرفوع المعتلّ الآخر بالألف، المسند إلى ضمير المخاطبة الحركيّ (الياء)، المتّصل بنون التّوكيد، نحو: (هل ترضَيْنَ ؟) تُحذَف منه نون الإعراب وحركتها لتوالي الأمثال، وتبقى فيه ياء المخاطبة مع وجوب ضبطها بالكسرة، وهي من جنس الياء، منعًا لالتقاء السّاكنيْن (ياء المخاطبة ونون التّوكيد الأولى)، كما يرى القدماء، أو تخلّصاً من المقطع المرفوض (ص ح ص ص)، كما يرى المحدثون، وذلك بعد تقصير الألف، التي هي لام الفعل، فتبقى الفتحة القصيرة على عين الفعل [انظر: ١١، ص١٠٢، و٧، ص٥٨]، نحو: تَرْضَيِنَّ (تَرْضَيِنْ)، ويرى إسماعيل عمايرة أنّ الألف لا تحذف، وإنّما تقصّر تجنّبا لتجاور صائتيْن طويليْن [انظر١٨، ص١٩٣].

وثمّة من يرى أنّ اللغة في الفعل النّاقص آثرت أن تفرّ إلى الحركات المزدوجة (٥)، فهي على الرّغم من استثقالها، ليست مرفوضةً إذا ما قيست بالمقاطع المرفوضة كالمقطع الطّويل المغلق بصامت: (ص

---

(٥) يُقْصَد بالحركة المزدوجة: " اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد "، انظر: الشّايب، فوزي: أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ص ٤٠٨، أو" تتابع حركة وشبه حركة أو شبه حركة و حركة في مقطع واحد، فإذا كان هذا التتابع في مقطعين مختلفين، فإننا لا نطلق على هذا الوضع الصّوتي اسم حركة مزدوجة "، انظر: عبابنة، يحيى: دراسات في فقه اللغة، ص ١٣٢ .

ح ح ص)، والمقطع القصير المغلق بصامتيْن (ص ح ص ص)، وذلك كما في المثال الآتي:

تَخْشَيْنَ ← تَخْشَيْنَنَّ ← تَخْشَيْنَّ ← تَخْشَينَّ

الفعل في حالة الرفع بعد إلحاق نون التوكيد الثقيلة بعد إسقاط نون الرّفع وحركتها بعد الفصل بين الياء و النّون بالكسرة وتشكّل المقطع(شَيْنْ)

إذ تخلّصت اللغة من نون الرّفع وحركتها لاجتماع النّونات؛ فتشكّل فيها المقطع (شَيْنْ) وهو مقطع مرفوض(ص ح ص ص)؛ لهذا لجأت اللغة إلى إقحام الكسرة للمجانسة الصّوتيّة، فتشكّلت الحركة المزدوجة الصّاعدة (yi) فرارًا من الحرج الّذي سبّبه تشكّل المقطع المذكور [٢٠، ص١٢٧-١٢٨].

وقد استثقلت بعض اللهجات الحركة المزدوجة الصّاعدة (yi)؛ لذا نجدهم يفرّون منها أيضًا إلى ظاهرة الهمز بعد أن أسقطوا شبه الحركة (y) فالتقت الفتحة مع الكسرة، وهذا وضع غير مقبول صوتيًّا Hiatus؛ لهذا أقحموا الهمزة لتفصل بين الحركتيْن، وقد حدث مثل هذا في قوله تعالى: چپپپپپ چ(سورة مريم: ٢٦) فقد قرأ ابن الرّوميّ عن أبي عمرو(٦): تَرَئِنَّ بالهمز [انظر: ٨، ص٨٤، و٢٠، ص١٢٨]، وقد ذكر ابن خالويه أنه عند أكثر النَّحويين لحن [٨، ص٨٤].

ويحدث الأمر نفسه مع الفعل المضارع المجزوم بحذف نون الإعراب من آخره، المتّصل بنون التّوكيد نحو: ليكتُبُنَّ ولا تكْتُبُنَّ،

---

(٦) هذه الرّواية ليست سبعيّة، فقد ذكر ابن جنّي: " وروي عن أبي عمرو: " تَرَئِنَّ "، بالهمز. قال أبو الفتح: الهمز هنا ضعيف؛ وذلك لأنّ الياء مفتوح ما قبلها والكسرة فيها لالتقاء السّاكنيْن؛ فليست محتسبة أصلا، ولا يكثر مُسْتَثْقَلُه، وعليه قراءة الجماعة: "تَرَينَّ" بالياء...غير أنّ الكوفيّين قد حكوا الهمز في نحو هذا، وأنشدوا: كَمُشْتَرِيءٍ بالحَمْدِ أَحْمِرَةً بُتْرا " (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩ م، ج ٢، ص ٤٢).

مستثنين المرحلة الأولى وهي حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، إذ تكون محذوفة للجزم.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة ضبط الأفعال المسندة إلى نونَي التّوكيد؛ دفعاً للّبس بين ما هو مسند إلى واو الجماعة وما هو مسند إلى ياء المخاطبة في الأفعال الصّحيحة الآخر والمعتلّة الآخر من جانب، ودفعاً للّبس بين الأفعال الصّحيحة الآخر المسندة إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وبين الأفعال الصّحيحة الآخر في حالة عدم اتّصالها بشيء من الضّمائر من جانب آخر، فلولا الحركة على لام الفعل لاختلط الأمر مثلا بين: تَكْتُبُنَّ وتَكْتُبِنَّ وتَكْتُبَنَّ، ولولا حركة الياء، لاختلط الأمر بين تَرْضَيِنَّ (تَرْضَيِنْ) وتَرْضَيَنَّ (تَرْضَيَنْ)؛ لذا وجب التّمييز بضبط الياء مع أنّها في الزّوج الأوّل ياء المخاطبة، وفي الزّوج الثّاني أصليّة (لام الفعل).

٣- الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير التّثنية الحركيّ (ألف الاثنيْن) المتّصل بنون التوكيد الثّقيلة

نحو: هل يَكْتُبانِّ ويقولانِّ ويَمُدّانِّ ويدعُوانِّ ويحميانِّ ويرضَيانِّ ؟ وفيها تحذف نون الرّفع مع حركتها لتوالي الأمثال (النّونات): يكتبانِ+نَّ ← يكتبانَّ، وتبقى ألف التّثنية، وقد علّلَ سيبويه بقاءها " ولم تحذف الألف لسكون النّون؛ لأنّ الألف تكون قبل السّاكن المدغم "، ولعلّه يشير إلى ما أطلق عليه المحدثون مصطلح المقطع الطويل المغلق بصامت المكروه (ص ح ح ص)، الّذي يُقبَل عندما ينتهي بالصّامت نفسه الّذي يبدأ به المقطع الّذي يليه، وهذه هي العلّة الأولى عند سيبويه لإبقاء الألف، أمّا الثّانية، فهي اللبس، وهي علّة معنويّة، إذ يقـول: " فلو أذهبتها لم يُعلَم أنّك تريد الاثنيْن" [٩، ص٥١٩/٣، وانظرص٥٢٣-٥٢٥]؛ أي لو حُذفت لأصبح الفعل: هل تفعلَنَّ، فيلتبس بالفعل المضارع المفرد، والمراد المثنّى وليس المفرد.

ويرى النَّمانيني أنّه لا يجوز حذف ألف الاثنيْن لالتقاء السَّاكنين؛ " لأنّها ضمير الفاعل، فلو سقطت لبقي الفعل بلا فاعل " [٥، ص٧٤١]، وإذن تبقى الألف على الرّغم من تكوّن المقطع الطّويل المغلق بصامت (بانْ)؛ لوجود مسوّغ له، وهو انتهاؤه بالصّامت نفسِه الّذي يبدأ به المقطع

الّذي يليه (ص ح ح ص/ ص ح)، كما لا يمكن تقصير الألف لئلا يلتبس بتوكيد الفعل المسند إلى مفرد، ثمّ تضبط نون التّوكيد بالكسرة؛ " لأنّها بعد ألف، فهي كنون الاثنيْن، والنّون السّاكنة المدغمة فيها ليست بحاجز حصين لسكونها" [٢٢، ص٢٣/٣وانظر١٩، ص٩٣/١]، فكأنّ النّون السّاكنة الأولى فنيت في الثّانية نطقاً؛ فتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة، فكُسرت النّون من باب المخالفة الصّوتيّة [١١، ص١٠٠-١٠١]، تسهيلاً للنطق، والأمر نفسه يحدث في جميع الأفعال المسندة إلى ألف الاثنيْن المتّصلة بنون التّوكيد الثّقيلة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الفعل لا يتّصل بنون التوكيد الخفيفة؛ لتشكُّل المقطع الطّويل المغلق بصامت (بانْ) في: يكتبانْ، وهو مقطع مرفوض لعدم وجود مسوّغ له، فهو غير متبوع بمقطع يبدأ بالصّامت نفسه الّذي ينتهي به (نْ)، وإلى هذا ألمح سيبويه، إذ يقول: " ولم تكن الخفيفة ههنا لأنّها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد " [٩، ص٥١٩/٣، وانظر٩، ص٥٢٥/٣].

كما ذكر ابن عصفور: " وإنّما لم تدخل الخفيفة... لأنّ الألف لا يُجمَع بينها وبين ساكن، إلا أن يكون مدغماً، نحو: دابّة " [١٦، ص٤٦٦، وانظر١٠، ص٥١٥/٢]، كما لا يجوز تحريك الألف تجنّباً لالتقاء السّاكنين؛ " لأنّ الألف إذا حُرّكت انقلبت همزة، والضّمائر لا يجوز أن تُهمز " [٥، ص٧٤١].

وقد تلتبس الأفعالُ السّابقة الذّكر، جميعُها، مع الفعل المضارع المثبت المتّصل بألف الاثنيْن ونون الإعراب، نحو: يكتبانِ، يقولانِ، يمدّانِ...؛ لذا يجب التّمييز بضبط نون التّوكيد بالشّدّة والكسرة، وضبط نون الإعراب بالكسرة فقط.

٤- الفعل المضارع المسند إلى نون النّسوة

عند اتّصال الفعل المضارع المسند إلى نون النّسوة بنون التّوكيد الثّقيلة، وجب ضبط نون التّوكيد الثقيلة بالكسرة، بعد التّفريق بينها وبين نون النّسوة بالألف الفارقة، نحو: ليكْتُبْنَ + نَّ، إذ تتوالى نون النّسوة ونون التّوكيد الثّقيلة، وللتّخلّص من هذه المشكلة تُلْحق الألف؛ لتفصل

بينها، كما يرى علماء اللغة القدماء، فنون النّسوة لا تحذف كنون الجمع؛ " كراهية أن يلتبس فعلُهنّ وفعلُ الواحد " [٩، ص٣/٥٢٦-٥٢٧، وانظر: ١٦، ص٤٦٦، و١٠، ص٢/٥١٦]، وتُكسر نون التّوكيد؛ لأنّها "بمنزلة نون الاثنيْن حيث كانت كذلك" [٩، ص٣/٥٢٦ -٥٢٧، وانظر٢٢ص٣/٢٣].

و لعلّ ما حدث هو إطالة فتحة نون النّسوة لتصبح ألفاً (فتحة طويلة) تفصل بين النّونات، ثمّ تكسر الأخيرة (لِيَكْتُبْنانِّ) قياساً على ما حدث مع المثنّى، وكذلك الأمر في: لِيَقُلْنانِّ، ولِيَمْدُدْنانِّ، ويَدْعُوْنانِّ، ويَرْمينانِّ، وتَسْعَيْنانِّ [انظر: ١١، ص١٠٢-١٠٤، و١٩، ص١/٩٥، و٧، ص٥٨].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ نون التّوكيد الخفيفة لا تقع بعد نون النّسوة؛ لتشكّل المقطع المرفوض (ص ح ح ص) في: يَكْـ / تُبْ / نانْ، دون وجود مسوّغ له كما في حال اتّصاله بالثّقيلة (يَكْـ / تُبْـ/ نانْـ / ن)، إذ ينتهي هذا المقطع بالصّامت نفسِه الّذي يبدأ به المقطع الّذي يليه.

ب) توكيد فعل الأمر

يرى بعض علماء اللغة القدامى وجوبَ ضبط آخر فعل الأمر، غير المسند إلى الضّمائر، بالفتحة إذا اتّصل بنونَي التّوكيد، نحو: اذْهَبَنَّ (اذْهَبَنْ) منعاً لالتقاء الساكنيْن، فالفعل اذْهبْ مبنيّ على السّكون ونون التوكيد الأولى في الثّقيلة ساكنة (اذْهَبْنْنَ)، وكذلك الأمر في نون التّوكيد الخفيفة (اذْهَبْنْ). [٩: ج٣ / ٥١٨-٥١٩، ٢٨: ج٩ /٣٧، ٢٦: ج٤ /١٠٩].

وممن خالفهم في ذلك المبرّد [٢٢، ج ٣ / ١٩ -٢١]، والثّمانيني الّذي يرى أنّ العربَ " اختاروا بناءَ ما قبل نون التّوكيد على الفتح لأنّهم شبّهوها بتاء التّأنيث من حيث كانت زائدة مثلها، فلمّا كانت التّاء يُفتح ما قبلها في نحو: طلحَة، وحمزَة، فتحت النون ما قبلها، فقالوا: (اضرِبَنَّ، و أكْرِمَنَّ). والذي يدلّ على أنّ ما قبل نون التّوكيد من الفتح بناءٌ وليس لالتقاء الساكنيْن رجوع ما قبله من حروف العلّة، وثباتها مع

فتحة ما بعدها، وهي لا تثبت مع حركة التقاء السّاكنين، ألا تراك تقول: (بِعْ، و خَفْ، و قُلْ) فتسقط الياء من (بِيع)، والألف من (خافْ) والواو من (قوْلْ) لسكونها وسكون ما بعدها. فإذا قلت: (بِعِ الثّوبَ، وقُلِ الحقَّ، و خَفِ اللهَ) حرّكت لالتقاء الساكنيْن، وبقيت حروف العلّة قبلها على حذفها، لأنَّ حركة التقاء السّاكنين لا يُعْتدّ بها. فإذا جئت بنون التوكيد انفتح السّاكن و أعاد ما كان سقط قبله، فقلت: (بِيْعَنَّ اليومَ) و(قولَنَّ ما في نفسك) و(خافنَّ ربّك) فرجوع حرف العلة قبل هذا المفتوح يدلّ على أنّ فتحته ليست لالتقاء الساكنيْن " [٥، ص٧٣٩ -٧٤٠].

ويرى عبد الصّبور شاهين - كما أُشير سابقاً - أنّ حركةَ الفتح الّتي توضع على لام الفعل جزءٌ من عناصر نون التّوكيد (أَنْنَ) الثّقيلة و(أَنْ) الخفيفة، ويقال فيه ما قيل في الفعل المضارع المجزوم غير المسند إلى ضمائر.

أمّا الفعل (رُدَّ) فتدخل عليه نون التّوكيد بسهولة؛ لأنّه مفتوح الآخر، ولا حاجة عندها لحركة الفتح الّتي هي حركة همزة الوصل لنون التّوكيد: رُدَّنَّ(رُدَّنْ)، ولا يُقال" ارْدُدنَّ على قول من قال: (ارْدُدْ) (٧)؛ لأنَّ الدّال الثّانية تلزمها الحركة " [٢٢، ص٢٦/٣]. والفعلان (قولَنَّ) و(بيعَنَّ) يعود فيهما عين الفعل لعدم وجود مسوّغ لحذفه، إذْ بتحريك لام الفعل بالفتح لا يلتقي ساكنان كما يرى القدماء؛ أي لا يتشكّل المقطع الطّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص): (قوْلْ) و(بيْعْ)، كما يرى المحدثون.

والأمر من (نامَ) نَمْ، أي بحذف عين الفعل لالتقاء السّاكنيْن (نامْ) كما يرى القدماء، أو بتقصير الفتحة الطّويلة؛ تخلّصاً من المقطع الطّويل

---

(٧) وفكّ الإدغام لهجة معروفة منسوبة إلى أهل الحجاز، فقد كانوا لا يدغمون في المضاعف السّاكن للجزم أو الوقف، وقد جاء القرآن الكريم غالبا موافقا للهجتهم، نحو قوله تعالى: " إن يمسسكم قرح" (آل عمران: ١٤٠)، وقوله: "واغضض من صوتك" (لقمان: ١٩)، وقوله: " فليمدد بسبب إلى السّماء" (الحجّ: ١٥)، انظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٥٣٢ -٥٣٥، والسّيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد =هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة: ٣ / ٤٨٦، و أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيّة، ط٣، مكتبة الأنجلو _ القاهرة، ١٩٦٥، ص ٧٣-٧٤ .

المغلق بصامت (ص ح ح ص) كما يرى المحدثون، وعند توكيد فعل الأمر هذا بنون التّوكيد يعود الفعل إلى أصله، مع إعادة ترتيب المقاطع بسبب دخول النّون الثّقيلة: نا/مَنْـ/نَ، أو الخفيفة: نا/مَنْ [٢٠، ص١٢٧]، وكذلك الأمر في: ادْعُوَنَّ (ادْعُوَنْ)، واحْمِيَنَّ (احْمِيَنْ)، إذ يُرَدّ المحذوف (لام الفعل) [١٦، ص٤٦٧]، ويُفتح إن كان هذا المحذوف واواً أو ياءً، وإن كان المحذوف ألفاً يُقلب ياءً و يُفتح، كما في ارْضَيَنَّ (ارْضَيَنْ). وقد ورد عن فَزارة أنّهم يقولون في احْمِيَنَّ وابْكِيَنَّ: احْمِنَّ وابْكِنَّ أي بحذف الياء المسبوقة بكسرة [١٠، ص٥١٤/٢].

وإذا اتّصلت نونا التّوكيد الثّقيلة والخفيفة بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيقال فيه ما قيل في الفعل المضارع المسند إليهما؛ أي وجب ضبطه بالضّمة إن كان مسنداً إلى واو الجماعة، واتّصل بنون التّوكيد، وهذه الضّمّة ناجمة عن تقصير الواو في المقطع الطّويل المغلق بصامت، نحو: اذْهَبُنَّ، ومُدُّنَّ، وقولُنَّ، وادْعُنَّ، وارْمُنَّ، وارْضَوُنَّ، وفي الفعل الأخير تبقى واو الجماعة مع وجوب ضبطها بالضّمّة، وتحذف لام الفعل (الألف)، ويُضبط ما قبل الواو بالفتحة.

ووجب ضبط فعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة بالكسرة إن اتّصل بنون التّوكيد، وهذه الكسرة ناجمة عن تقصير الياء في المقطع النّاتج (الطّويل المغلق بصامت)، نحو: اذْهَبِنَّ، ومُدِّنَّ، وقولِنَّ، وادْعِنَّ، وارْمِنَّ، وارْضَيِنَّ، وفي الفعل الأخير تبقى ياء المخاطبة مع وجوب ضبطها بالكسرة مع حذف لام الفعل (الألف) وضبط ما قبل الياء بالفتح.

أمّا توكيد فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنيْن، فيقال فيه أيضا ما قيل في توكيد الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنيْن مع فارق المرحلة الأولى للمضارع، وهي حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، إذ يخلو منها فعل الأمر. كما يقال في توكيد فعل الأمر المسند إلى نون النّسوة ما قيل في توكيد الفعل المضارع المسند إليها.

جـ) حذف نون التّوكيد الخفيفة والوقف عليها

تحذف نون التّوكيد الخفيفة إذا جاء بعدها همزة الوصل، أي إذا وليها ساكن؛ فراراً من اجتماع ساكنيْن، كما يرى القدماء، نحو: اكْرِمَنْ الْكريم، إذ تصبح: أكْرِمَ الْكريم؛ لذا وجب ضبط الميم في (أكرمَ) بالفتح للدّلالة على أنّه مؤكّد بنون التّوكيد الخفيفة، وللتّمييز بينها وبين أكْرِمِ الكريم، بكسرالميم، غيرالمؤكّدة [انظر٩، ص٥٢٣/٣، ٥٢٧ و٢٢، ص١٨/٣و٢١، ص١٤٢٠و١٩، ص٩٥/١-٩٦ و٧، ص٥٨-٥٩]، ومن أمثلة ذلك قول الشّاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ، عَلَّكَ أنْ تركَعَ يوماً، والدّهرُ قد رَفَعَهْ(٨)

والأصل: لا تُهينَنْ [انظر: ٥، ص٧٣٨، و٢٨، ص٤٣/٩-٤٤، و٢٦، ص١١١/٤].

وثمّة من يرى أنّ نون التوكيد الخفيفة حُذفت هنا لضعفها ونقصها عن قوّة التنوين في الاسم وذلك لالتقاء الساكنيْن، ولم يجزْ تحريكها كما في الاسم الذي يُحرّك عند التقاء السّاكنين لقوّته، فالتّنوين الذي يختصّ بالأسماء أقوى من النون التي تختصّ بالأفعال؛ لهذا قُرِئت: چٱبٱبٱبٱپٱپٱچ (٩) [٥، ص٧٣٨، و٢٨، ص٤٣/٩]، "ومن أسقطه لالتقاء الساكنيْن شبّهه بحروف العلّة، والأوّل أقوى وأفصح " [٥، ص٧٣٨].

---

(٨) وهو الأَضْبَط بن قُرَيْع بن عوف بن كعب، انظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج ٣ /٣٤١ وقد ورد فيه: لا تَحْقِرَنَّ الفقير، عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوْماً والدّهرُ قد رَفَعَهْ

=وانظر أيضاً: الأصفهاني، الأغاني، تحقيق إحسان عبّاس وإبراهيم السّعافين وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط ٣: ٢٠٠٨م، ج٩٣/١٨، وابن هشام، مغني اللبيب: ج١، ص١٥٥، وفيه: عَلَّكَ أنْ تَرْكَعُ، بضم العين. وورد في لسان العرب في مادّة (ركع) ج٨، ص ١٣٣ ومادة(هون)ج١٣، ص ٤٣٨.

(٩) يذكر مكّي بن أبي طالب أنّه " روي عن أبي عمرو حذف التّنوين من "أحد" لسكونه وسكون اللام من "الله" . وروي عنه أنّه كان يقف على "أحد"، والّذي قرأت به له، كالجماعة، بالوصل وكسر التّنوين، لالتقاء السّاكنيْن، والوقف على "أحد" حسن جيّد..." (الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج٣٩١/٢ . وانظر أيضًا: الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، وضع حواشيه وعلّق عليه كامل مصطفى الهنداوي،

ولعلَّ ما حدث هو تشكُّل المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) عند نطق الجملة: أَكْـ / رِ / مَنْلْـ / كَـ / ريـــ / مَ، دون وجود مسوّغ له؛ لذا تُحذف نون التوكيد الخفيفة للتخلّص من هذا المقطع، وتبقى الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف النون، فتصبح الجملة: أَكْـ / رِ / مَلْـ / كَـ / ريـ / مَ.

وتثبت نون التّوكيد الثّقيلة في الخطّ، وفي الوقف والوصل، في حين تثبت الخفيفة في الوصل ولا تثبت في الوقف، كما أنّها لا تثبت في الخط [٥، ص٧٣٨].

ويجوز قلب النّون الخفيفة، المسبوقة بفتحة، ألفاً عند الوقف؛ لأنّ" النّون الخفيفة والتّنوين من موضع واحد" [٩، ص٥٢١/٣، وانظر: ٢٨، ص٤٣/٩، و١٠، ص٥١٧/٢]، ولأنّ النّون الخفيفة ساكنة والتّنوين كذلك، فهما متشابهتان؛ لذا أجريت النّون الخفيفة مجرى التّنوين في الوقف [٩، ص٥٢١/٣، و٥، ص٧٣٨، ٧٤٥]، ولأنّ الخفيفة في الفعل بمنزلة التّنوين في الاسم [٢٢، ص١٧/٣]، نحو قول المتنبي:

أَقْصِرْ، فَلسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُزْتَ المدى وبَلَغْتَ حيثُ النَّجْمُ تحتكَ، فارْبَعا

أي: ارْبَعَنْ، بمعنى توقّف وانتظر [١٧، ص٢٦٥/٢، وانظر١٩، ص٩٦/١].

ومن ذلك أيضاً قول الأعشى :

ولا تَعْبُدِ الشّيطانَ واللهَ فاعبُدا (١٠)

أرادَ: فاعبُدَنْ، فعوّضوا عنها في الوقف ألفاً، كما عوّضوا من التنوين في الاسم المنصوب، فقالوا: فاعبُدا كما قالوا: لقيتُ زَيدا [٩، ص٥١٠/٣، و٥، ص٧٣٨، و٢٨، ص٣٩/٩-٤٠]، ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن أحمر الباهليّ:

منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج١٥٣/٤-١٥٤

.

(١٠) الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧ هـ / ٦٢٩ م): ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة، ص ١٣٧، وفيه: ولا تَعْبُدِ الأَوْثانَ واللهَ فاعبُدا .

وسائلةٌ بظَهْرِ الغَيْب عَنّي أعارَتْ عينُه أم لم تعارا(١١)

فقد ورد في لسان العرب: "... قال: أراد تعارَنْ، فوقف بالألف،... والألف في آخر تعارا بدل من النون الخفيفة، أبدل منها ألفاً لمّا وقف عليها، ولهذا سلمت الألف التي بعد العين إذ لو لم يكن بعدها نون التّوكيد لانحذفت، وكنت تقول لم تَعَرْ كما تقول لم تَخَفْ، وإذا أُلحقت النون ثبتت الألف فقلت: لم تَخافَنْ لأنّ الفعل مع نون التّوكيد مبني فلا يلحقه جزم" [٢٤، مادة(عور)٦١٣/٤].

وإن وقعت النّون الخفيفة بعد ضمّة أو كسرة حُذفت، ورُدّ ما حُذف في الوصل لأجلها، نحو: اكْتُبُنْ واكْتُبِنْ، فعند الوقف عليها تحذف نون التّوكيد الخفيفة، لمشابهتها للتّنوين، وتعود واو الجماعة وياء المخاطبة لزوال علّة حذفهما، فتصبح: اكتبوا واكتبي [٩، ص٥٢١/٣-٥٢٣، و٥، ص٧٤٤، و١٠، ص٥١٦/٢].

وعند الوقف على الأفعال الخمسة المؤكّدة بنون التّوكيد الخفيفة تزول نون التّوكيد من اللفظ وتعود نون الإعراب، فنقول في: هل تَضْرِبِنْ: هل تَضْرِبِينْ، وفي: هل تَرْضَيِنْ نقول: هل تَرْضَينْ، كما نقول في: هل تَضْرِبُنْ: هل تَضْرِبونْ، وفي: هل تَرْضَوُنْ: هل تَرْضَونْ، وقد ذكر ذلك سيبويه، فقال: " وإذا وقفْتَ عند النّون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددتَ النّون الّتي تَثْبُت في الرّفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضرِبِيْن، وهل تَضْرِبون، وهل تَضْرِبان " [٩، ص٥٢٢/٣ وانظر: ٥، ص٧٤٣-٧٤٦و٢٨، ص٤٣/٩و١٣، ص٣٣٢/٣-٣٣٣]، كما ذكر سيبويه انّ هذا الرّأي للخليل، "وقول العرب على قول الخليل " [٩، ص٥٢٢/٣].

---

(١١) ورد البيت في شعره بالنّصّ الآتي:

وَرُبَّتَ سائلٍ عنّي حَفِيٍّ أعارَتْ عينُه أم لم تعارا

انظر: شعر عمرو بن أحمر الباهليّ، جمعه وحقّقه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ص٧٦.

الخاتمة

توصلتْ هذه الدراسةُ إلى أنّ دخولَ نون التوكيد، بنوعيها: الثقيلة والخفيفة، على أفعال الأمر وبعض أفعال المضارعة يؤثر في بنيتها، إذ قد يؤدّي دخولُها إلى سقوط حركة آخر الفعل وتغييرِ ترتيب المقاطع، كما في (هل تَكْتُبَنَّ ؟)، وقد يؤدّي دخولُها أيضاً إلى ظهور بعض المقاطع المرفوضة أو المكروهة في العربيّة؛ وسعياً للسهولة والتيسير في النطق تضطرّ نونُ التوكيد الناطقَ العربيّ إلى حلول يَعْمد إليها للتخلّص من هذه المقاطع أو تجويزها، نحو تقصير حركة طويلة كما في (هل تَكْتُبُنَّ و تَكْتُبِنَّ ؟)، أو اجتلاب حركة للمجانسة كما في(تَرْضَوُنَّ)، وقد يتسبب دخول نون التوكيد الثقيلة إلى تطويل الفتحة القصيرة تخلّصاً من توالي الأمثال، نحو (لِيَكْتُبْنانِّ).

ويتخلّص الناطق العربيّ من توالي الأمثال أيضاً بحذف أحد المتماثلين، كما في توكيد الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير الجماعة المذكّر الحركي(الواو)، والفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي(الياء)، نحو(هل تَكْتُبُنَّ و تَكْتُبِنَّ ؟) وغيرهما.

تُغيَّر حركةُ نون التوكيد الثقيلة إلى الكسر من باب المخالفة الصوتيّة، كما في توكيد الفعل المضارع وفعل الأمر، المسندَين إلى ضمير التثنية (ألف الاثنين) والمسندَين إلى نون النسوة، نحو: هل يَكْتُبانِّ ؟ و اكْتُبانِّ و لِيَكْتُبْنانِّ.

ويمكن تفسير ما حدث من إعادة ترتيب المقاطع، والتخلّص من المقاطع المرفوضة والمقاطع المكروهة، أو تجويزها، والتخلُّص من توالي الأمثال بالحذف أو بالفصل، واجتلاب حركة ما للمجانسة - بأنّه من باب السهولة والتيسير، فالنّاطق يريد تحقيق السهولة والانسجام في النطق.

إنّ دخول نون التوكيد بنوعيها إلى بعض الأفعال يعيدها إلى أصولها؛ أي يعيد إليها ما حُذف منها، فنقول: قولَنَّ، وبيعَنَّ، ونامَنَّ، وادْعُوَنَّ، واحْمِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، ونقول: لا تَدْعُوَنَّ، ولا تَرْمِيَنَّ، وهذا يثبت الأصل المفترض لمثل هذه الأفعال.

وحريّ بنا أن نتنبّه إلى ضرورة ضبط الأفعال المتّصلة بنوني التوكيد دفعاً للبس، فلولا الحركة على لام الفعل لاختلط الأمر مثلا بين: تَكْتُبُنَّ وتَكْتُبِنَّ وتَكْتُبَنَّ، ولولا حركة الياء، لاختلط الأمر بين تَرْضَيِنَّ (تَرْضَيِنْ)، وتَرْضَيَنَّ (تَرْضَيَنْ)؛ لذا وجب التّمييز بضبط الياء، مع أنّها في الزّوج الأوّل ياء المخاطبة، وفي الزّوج الثّاني لام الفعل، وقد يلتبس الفعل يَكْتُبانِّ مع الفعل يَكْتُبانِ؛ لذا وجب التّمييز بضبط نون التّوكيد بالشّدّة والكسرة، وضبط نون الإعراب بالكسرة فقط.

المصادر والمراجع

[١] الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ /١٤٩٩ م): *شرح التّصريح على التّوضيح*. دار الفكر.

[٢] الأعشى، ميمون بن قيس(ت ٧ هـ / ٦٢٩ م): *ديوانه*، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة.

[٣] أنيس، إبراهيم: *الأصوات اللغويّة*.ط ٥، دار الطّباعة الحديثة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٩م.

[٤] بروكلمان، كارل: *فقه اللغات السّاميّة*. تعريب د. رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات جامعة الرّياض، الرّياض، ١٩٧٧م.

[٥] الثّمانيني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠ م): *الفوائد والقواعد*. تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

[٦] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ): *اللُمع في العربيّة*. تحقيق سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر-عَمَّان، ١٩٨٨ م.

[٧] الحملاوي، أحمد، (ت١٣٥١هـ - ١٩٣٢م)، *شذا العَرف في فنّ الصّرف*.المكتبة الثّقافيّة، بيروت.

[٨] ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين (ت ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م): *مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع*. نشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
[٩] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ /٧٩٦ م): *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت.
[١٠]السّيوطي جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ): *همع الهوامع في شرح جَمع الجوامع*، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة – بيروت.
[١١]شاهين، عبد الصّبو: *المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة*، رؤية جديدة في الصّرف العربي، مؤسسة الرسالة.
[١٢]الشّايب، فوزي حسن، *أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة*. الطّبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردنّ، ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ.
[١٣]الصّبان، محمّد بن علي الشّافعيّ (ت ١٢٠٦ هـ): *حاشية الصّبان على شرح الأشموني* علي بن محمّد بن عيسى (ت ٩١٨ هـ) على ألفيّة ابن مالك، ضبطه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة – بيروت.
[١٤]عبابنة، يحيى: *دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة*، ط ١، دار الشّروق، ٢٠٠٠م.
[١٥]عبد التّوّاب، رمضان: *فصول في فقه العربيّة*. ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧
[١٦]ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩ هـ) *المقرّب ومعه مُثُل المقرّب*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة – بيروت.
[١٧]العُكْبَري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ/١٢١٩ م): *التّبيان في شرح الدّيوان* (ديوان أبي الطّيّب المتنبّي). ضبط وتصحيح:

مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
[١٨]عمايرة، إسماعيل: *تطبيقات في المناهج اللغويّة*. الطّبعة الأولى، دار وائل، عمّان، الأردنّ، ٢٠٠٠م،
[١٩]الغلاييني، مصطفى (ت ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م): *جامع الدّروس العربيّة*. ط ٣٦، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
[٢٠]الكناعنة، عبد الله محمّد: *أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة*، الطّبعة الأولى، وزارة الثّقافة، عمّان، ١٩٩٧م.
[٢١]ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله: *شرح الكافية الشّافية*، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، مكة المكرّمة، ١٩٨٢، ط١.
[٢٢]المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ/ ٨٩٨ م): *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
[٢٣]مرعي، عبد القادر: *التّشكيل الصّوتيّ في اللغة العربيّة*: بحوث ودراسات. الطّبعة الأولى، مطبعة البهجة، عمّان، ٢٠٠٠ م.
[٢٤]ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم: *لسان العرب*. دار صادر - بيروت.
[٢٥]الميدانيّ، أحمد بن محمّد (ت ٥١٨ هـ / ١١٢٤ م): *نزهة الطّرف في علم الصّرف*. تحقيق السّيّد محمّد عبد المقصود درويش، الطّبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
[٢٦]ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ/ ١٣٥٩ م): *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك* ومعه كتاب عُدَّةُ السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت.

[٢٧]ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ/ ١٣٥٩ م): *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٩٥م.
[٢٨]ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م): *شرح المفصّل*. دار صادر- بيروت.

The Effect of "Assuring N sound (Noon Al Tawkeed) in the structure of the Arabic Verbs : A study in phonics level

Dr. Reem Farhan Al Ma'aita
Primary science Department Faculty of Technological Engineering
Al Balqa Applied University /the Hashemite kingdom of Jordan

Abstract. This study that is entitled" The effect of Noon Al Tawkeed on the Arabic verb structure: A study at phonics level, it aims at examining the effect of short and stressed "noon "on the verb structure which is permissible or must be connected to. And to interepting of this effect in the light of modern phenology, while comparing it with the explanations of linguistic of old.

This study has revealed that simplicity law has a clear effect on explaining the changes in verbs structure, whereas the organization of syllables may change as a result of linking /N/to these verbs. Or same unfavored or rejected syllables may appear in Arabic which speaker is trying to get rid of them in one way or another. Toward the shortening of long sounds, N connection may lead to several similar duplicates that result from pronunciation of two similars or more, by omission or separation through lengthening of short sound.